حول مصنفات وآثار الإمام ابن جرير الطبري

اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام

محمد تبركان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

حول مصنّفات وآثار الإمام ابن جرير الطّبريّ (4):

اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام[1]

قد تقرّرَ من خلال استعراض كتب ابن جرير الطّبريّ الفقهيَّة[2] المكانة السّامية الّتي تَبوّأها، وانْمازَ بها هذا الإمام الفَحْل. وإنّ شَخصيَّته الفقهيّةَ الفَذّة الّتي فَرَضتْ نفسَها في حياته، وبعد وفاته، لَتَحتَلُّ المرتبةَ الأولى بالنَّظَر إلى تَعَدُّد العلوم الّتي بَرَزَ فيها – رحمه الله –، وهو المعدودُ: من كبار المُفَسِّرين، المُلَقَّب بـــ(شيخ المفسّرين)، ومن كبار المؤرِّخين المُلَقَّبَ بـــ(أب التّاريخ)، وغيرها من المجالات الّتي كان فيها إمامًا كالحديث والعربيّة والقراءات.

أمّا الفقهُ فقد (صَنّفَ فيه عدّةَ كُتُب، أَهَمُّها [كتاب] "اختلاف الفقهاء" الّذي يَشهَدُ ما بَقِيَ منه إلى الآن على طُولِ باعِه، وسَعَةِ اطِّلاعه، وإحاطَتِه بمَذاهب الأَمْصار)[3].

وعن كتابه هذا المشهور بالفَضل شَرقًا وغَربًا (اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام)، فهو من جملة الكتب الّتي أَتَمَّها المُؤلِّف قبل وفاته[4]، نَصَّ عليه الذّهبيُّ وغيرُه، ولم يَستَقْصِ فيه اختيارَه؛ لأجلِ أنّه قد جَوَّدَ ذلكَ في «كتاب اللّطيف»، ولئلّا يَتكرَّرَ كلامُه في ذلكَ.

---

1 – تاريخ بغداد (2/ 550 بشّار عوّاد)، الفهْرست (ص292)، طبقات القرّاء (1/ 329)، معجم الأدباء (6/ 2459)، السّير (4/ 273)، تاريخ الإسلام (163/7)، البداية والنّهاية (ص1695 بيت الأفكار)، (14/ 847 التّركي)، إنباه الرّواة (90/3)، الدُّرّ الثّمين (ص94)، كشف الظّنون (1/ 514)، الحديث والمحدّثون (347)، مقدّمة تفسير الطّبريّ للتّركيّ (ص42)، الإمام محمّد ابن جرير الطّبريّ شيخ المفسّرين (ص18 – 19)، إمام المفسّرين والمحدّثين والمؤرّخين للشّبل (ص29)، مقدّمة "التّبصير في معالم الدّين" للشّبل (ص44)، مقدّمة تهذيب الآثار لمحمود شاكر (ص7 مسند عليّ)، الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلامي (3/ 39 – 42).

2 – وهي: 1– اختلاف الفقهاء. 2– لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام. 3– الخفيف في أحكام شرائع الإسلام. 4– بسيط القول في أحكام شرائع الإسلام. 5– آداب القاضي. 6– الردّ على ذي الأسفار. 7– الردّ على ابن عبد الحكم على مالك. 8– مناسك الحجّ أو آداب المناسك. 9– الفرائض أو مختصر الفرائض. 10– الوقف. 11– الشّروط. 12– ما تضمّنته سائر كتبه من الأحكام الفقهيّة والاجتهادات الشّخصيّة، وأقوال المذاهب وأدلّتهم وحججهم ...

3 – الإمام الطّبريّ للزّحيليّ (ص290 – 291).

4 – تاريخ دمشق (52/ 196)، سير أعلام النّبلاء (14/ 273)، المقفّى الكبير (5/ 484)، طبقات المفسّرين للدّاودي (2/ 115).

وقد تَعدَّدَتْ وُسُومُ هذا الكتاب، فذُكِرَ باسم[1]:

1- اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام[2].

2- اختلاف الفقهاء[3].

3- اختلاف العلماء[4].

والكتابُ كما قال ياقوت الحَمَويّ[5] من أوائل ماصنّفَ الإمام الطّبريّ، ولو وَصَلَنا كاملًا لَتَعرَّفَ المسلمون على كثيرٍ من آراءِ سَلَفِنا الصّالح، إضافةً إلى أنّ الإمامَ الطّبريَّ رحمه الله تعالى كان يُناقِشُ الآراءَ ويَذكُرُ حُجَجَها، ولكنْ قَدَرُ اللهِ، وما شاءَ فَعَلَ، فإنّه لم يَظهرْ من هذا السِّفْرِ النَّفيس سوى مجلّدٍ واحدٍ. وفُقِدَ جُلُّه. وقَديمًا طُبِعَتْ منه قِطعتان من قبل المستشرقين الألمانيّين: د. فريدريك كيرن[6] سنة 1902م، ويوسف شاخت[7] سنة 1933م.

وعن حَجْمِ الكتاب:

قال الإمام الطّبريُّ في نَعتِه في كتابه في التّفسير (جامع البيان عن تأويل القرآن): (ونَستَقصي بيانَ ذلك بحكاية أقوال المختلفين فيه من الصّحابة والتّابعين والمُتَقدّمين والمُتَأخّرين في **كتابنا الأكبر** "في أحكام شرائع الإسلام" إن شاء الله ذلك)[8].

وقَدَّرَه ياقوتُ الحَمَويُّ بنحو ثلاثة آلاف (3000) ورقة، ما يُعادِلُ ثلاثينَ جُزءًا ككتاب التَّفسير، ونحو ثلاثة أَضْعاف كتابِ التّاريخ (تاريخ الرّسل والملوك)؛ (ولا يزالُ المفقودُ منه حتّى الآنَ أكثرَ من تسعين في المائة)[9].

بل إنّ بعضَهم عَدَّ (اختلاف علماء الأمصار) من الكتب المفقودة[10].

(ومن ثَمَّ كان [كتاب] الاختلاف أوّلَ موسوعةٍ في الفقه المقارَن، ويَدلُّ دلالةً قاطعةً على ثقافة الطّبريّ الفقهيّة الواسعة، تلك الثّقافة الّتي أحاطَتْ بالتّراث الفقهي منذ عصر الصّحابة وإلى عصر نشأة المذاهب)[11]

---

1 - مقدّمة د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ لتفسير الطّبريّ (ص41 الهامش1 مقدّمة التّحقيق/مصنّفاته).

2 - تفسير الطّبريّ (1/ 107 ط/هجر)، تاريخ دمشق (52/ 196)، معجم الأدباء (6/ 2444، 2457).

3 - الفهرست (ص288 دار المعرفة) – (2/ 120 فؤاد السيِّد)، معجم الأدباء (6/ 2451)، هديّة العارفين (2/ 27)، تاريخ التّراث العربي (2/ 167) – (3/ 134، 316).

4 - الوافي بالوفيات (2/ 213). طبقات الشّافعيّة الكبرى (3/ 121)، طبقات الشّافعيّين (1/ 225).

5 - معجم الأدباء (6/ 2457 - 2458).

6 - (ت: 1340هـ - 1921م).

7 - (1902 – 1969م).

8 - تفسير الطّبريّ (1/ 107 هجر).

9 - أفاده كلٌّ من: د. محمّد الزّحيليّ - أ. د. محمّد السيِّد الدّسوقي.

10 - مختارات من روايات الشّعبيّ التّاريخيّة عن عصر الرّاشدين من كتابَيْ تاريخ الرّسل والملوك ووَقعَة صِفّين د. فوزي محمّد ساعاتي/مجلّة جامعة أُمّ القُرى (1/ 479 المكتبة الشّاملة).

11 - مقالات أ. د. محمّد السيِّد الدّسوقي في مجلّة الوعي الإسلامي (ص535).

لذا كانَ أبو جعفر الطّبريُّ يُفضِّل «كتابَ الاختلاف»، وكثيرًا ما كان يقول عنه: (لِي كتابانِ لا يَستَغْني عنهما فَقيهٌ: الاختلافُ واللَّطيف)1.

قال ياقوت الحَمَويّ: (ولم يَخرُجْ كتابُه في الاختلافِ حتّى ماتَ، فَوَجدُوه مَدفُونًا في التُّراب، فأَخرَجُوه ونَسَخُوه، أَعني «اختلاف الفقهاء»، هكذا سمعتُ من جماعةٍ منهم أبي رحمه الله)2.

وحين سَألَ أبو عبد الله أحمدُ بنُ عيسى الرّازيّ الطّبريَّ عن سبب تَأليفه كتاب (اختلاف الفقهاء)؟ قال: (لِيَتذَكَّرَ به أقوالَ مَن يُناظِرُه)، لا لِلاستطرادِ في مسائِله ومناقشاته؛ بل لِمجرَّد الذِّكْرى.

مضمون الكتاب ومحتواه:

يندرج الكتابُ في كتب علمِ الخِلاف، والفقه المُقارَن، ويُعَدُّ موسوعةً فقهيّةً تَدلُّ على سَعَة ثقافة الطّبريّ. قال عنه الشّيخ محمّد الخُضَريّ: (وله كتابُ اختلاف الفقهاء، رأيتُ منه قطعةً محفوظةً بمكتبة مصر تدلُّ على علمٍ واسعٍ، وعقلٍ كبيرٍ)3.

هذا، وللإمام الطّبريّ ثلاثُ كتبٍ في هذا الموضوع، هي: (اختلاف الفقهاء)، و(الرّدّ على ابن عبد الحكم على مالك)، و(الرّدُّ على ذي الأسْفار).

وقد عرَضَ فيها لأقوالَ الأئمّة والفقهاء عَرضًا رَصينًا، وبخاصّة في فقه مالكٍ وأبي حنيفة والشّافعيّ، وفقهاء الصّحابة والتّابعين وأتباعهم إلى أثناء المئة الثانية، وتَحاشَى فيها ذِكْرَ مذهبِ الإمام أحمد، فأغفلَ خِلافَه، فأفادَ بذلكَ أنّه كان مُحَدِّثًا لا فقيهًا، ثمّ ذكرَه في غيرِها4.

وأمّا كتابُ «اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام»، فإنّه بَحَثَ المسائل الخِلافيّة بين المجتهدين كالأئمّة الثّلاثة: أبي حنيفة ومالك والشّافعي.

وكان قصَدَ به مؤلِّفُه الطّبريّ إلى جَمع وعَرضِ أقوال فقهاءِ الإسلامِ في الأمصارِ المشهورة: مالكِ بنِ أنس (ت: 179هـ) فقيهِ أهل المدينة بروايتين عنه، وعبدِ الرّحمن بن عَمرو الأوزاعيّ (ت: 157هـ)، فقيهِ أهل الشّام، واللّيثِ ابنِ سعد المصريّ، ومِن أهل الكوفة سفيان الثّوريّ (ت: 159 أو 161هـ)، بروايتين عنه، ثمّ محمّد بن إدريس الشّافعيّ (ت: 204هـ)، وما حَدَّث به الرّبيع بن سليمان (ت: 256) عنه، ثمّ مِن أهل الكوفة أبو حنيفة النّعمان بن ثابت (ت: 150هـ)، وصاحِبَيْه أبو يوسف يعقوب بن محمّد الأنصاريّ (ت: 182هـ)،

---

1 - معجم الأدباء (6/ 2458).

2 - معجم الأدباء (6/ 2450 - 2451)، الوافي بالوفيات (2/ 213).

3 - تاريخ التّشريع الإسلاميّ (ص213).

4 - الإمام الطّبريّ للزّحيليّ (ص192 - 193).

وأبو عبد الله محمّد بن الحسن الشّيبانيّ مولًى لهم (ت: 188هـ)، وأبو ثَوْر إبراهيم بن خالد الكَلْبيّ (ت: 240هـ). وذكرَ معهم أوّلًا عبدَ الرّحمن بنَ كَيْسان[1] ثمّ أسقطَه.

حيث ذكر أدلّةَ كلِّ قولٍ ممّا يُورِدُه مُفَصّلَةً، وناقَشَ أقوالَهم وآراءَهم، ووازنَ بين حُجَجِهم وبَراهينِهم مُعَلِّلًا ومُعَلِّقًا عليها، ثمّ يُرجّحُ في آخر كلّ مسألة الرّاجحَ عندَه، ويختارَ الأصوبَ منها، بقوله: والصّوابُ عندنا كذا، أو قال أبو جعفر. مُبرزًا بجَلاء لآرائه الخاصّة الّتي خَلُصَ إليها.

ثمّ انتشَرَ الكتابُ وطُلِبَ منه، فقَرَأَه على أصحابه. وقد كانَ جعلَ لِكتاب الاختلاف رسالةً بدَأَ بها ثمّ قطَعَها، ذكرَ فيها لَدى الكلام في الإجماع وأخبار الآحاد العُدول زياداتٍ ليستْ في كتاب اللّطيف، وشيئًا من الكلام في المَراسيل والنّاسخ والمنسوخ.

هذا، ومادّة المطبوع من الكتاب:

منه ستّةُ أقسام، هو مجموعُ ما عُثِرَ عليه، زيادةً على المُلحَق. وهذه بياناتُها:

أوّلًا: كتاب المُدَبَّر (ص23 - 53).

ثانيًا: كتاب البيوع: مسائل في الخِيار - بيع المُرابَحَة - الصَّرْف (ص53 - 91).

ثالثًا: كتاب السَّلَم (ص93 - 140).

رابعًا: كتاب المُزارَعَة والمُساقاة (ص141 – 168).

خامسًا: كتاب الغَصْب (ص169 – 185).

سادسًا: كتاب الضَّمان والكَفالَة (ص186 – 302).

المُلحَق/الاستمناء وإتْيان النِّساء في أدبارهنّ (ص303 – 305).

محنة الطّبريّ بسبب هذا الكتاب[2]:

قال الحسين عبد الغنيّ أبو الحسن: (وله – رحمه اللّه تعالى - كتابان كانا مصدر محنتين له، لا محنةٍ واحدةٍ، محنةٍ في حياته، ويتعلّق الأمر بكتابه "أحاديث غَدير خُمّ"، ومحنةٍ بعد مَماته، ويتعلّق بكتابه الآخَر، وهو "اختلاف الفقهاء")[3].

---

1 - أحسبُ أنّه: عبد الرّحمن بن كَيْسان أبو بكر الأصمّ المعتزليّ، صاحبُ "المقالات في الأصول"، له «تفسيرٌ» عجيبٌ (ت: نحو 225هـ = 840 م). قال ابن المرتضى: (كان من أفصح النّاس وأفقههم وأورعهم، خَلا أنّه كان يُخطّئ عليًّا عليه السّلام في كثير من أفعاله، ويُصَوِّبُ مُعَاوية [رضي الله عنه] في بعضِ أفعاله").

2 - الكامل في التّاريخ (7/ 9)، تاريخ ابن الوردي (1/ 249)، طبقات الفقهاء الشّافعيّة (ص111)، المنتظم (13/ 217). تاريخ أبي الفدا (2/ 71)، الكنى والألقاب (ص242)، الأعلام (6/ 69 الهامش1)، مقدّمة د. فريديريك كيرن لكتاب اختلاف الفقهاء (ص10).

3 - الإمام محمّد بن جرير الطّبريّ شيخ المفسّرين (ص22).

وسبب ذلك، هو أنّ الطّبريَّ لّما صنّفَ كتابَه (اختلاف الفقهاء)، لم يذكرْ فيه مذهبَ أحمد بن حنبل، فقيل له في ذلك، فقال: لم يكن أحمد بن حنبل فقيهًا، وإنّما كان محدِّثًا؛ فأساءَ ذلك الحنابلةُ، واشتَدَّ وعَظُمَ عليهم؛ لِظَنِّهم أنّ الطّبريَّ تعمّدَ ذلك للتّقليل من شأن فقه الحنابلة، وكانوا حينَها لا يُحصَوْنَ كثرةَ عَدَدٍ ببغداد، فنَقَمُوا منه، وشَغَّبُوا وشَنَّعُوا عليه.

ولَمّا تُوفّيَ تَعَصّبوا عليه تَعَصُّبًا شديدًا، وأهاجُوا عليه العامّة، (فمنَعَتْ من دفنه نَهارًا كما منعوا النّاسَ من الدّخول إليه في حياته)[1]، وأطلقُوا بَحَقِّه العَظائم والفَظائع، ورَمَوْهُ بالرَّفْض، واتَّهمُوه بالإلحاد!.

والحقّ أنّ الإمامَ الطّبريَّ (لم يفعَلْ إلّا ما فعلَه غيرُه، قبلَه وبعدَه [من الاجتهاد]، وقد أهملَ اختلافَ أحمد غيرُ واحدٍ من أصحاب كتب الاختلاف، لم يَذكره الطَّحاويُّ [ت: 321هـ] في اختلاف الفقهاء، ولا الدَّبُوسيُّ [ت: 430هـ] في تَأسيس النَّظَر،ولا النَّسَفيُّ [537هـ] في منظومته، ولا العَلاء السَّمرقَنْديُّ [ت: 539هـ] في مختَلَف الرّواية، ولا [أبو نصر مسعود بنُ أبي بكر] الفَراهيّ الحَنَفيّ [ت: في حدود 640هـ - 1242م[2]] أحدُ علماء المائة السّابعة في منظومته ذات العِقْدَيْن [في نظم الجامع الكبير لمحمّد بن حسن الشّيبانيّ في الفقه الحَنَفي]، ولا غيرُهم من الحَنَفيّين من أصحاب الاختلاف ... وجمعَ [أبو محمّد عبد الله بنُ إبراهيم بن محمّد الأصيليّ المالكيّ [ت: 392هـ] كتابًا في اختلاف مالك والشّافعيّ وأبي حنيفة سَمّاه كتاب الدّلائل في أُمّهات المسائل)[3].

وفي كشف الظّنون (5/ 28 – 29 رقم 11128): (عُمدَةُ الطّالب لمعرفة المَذاهب: لمحمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد السّمرقنديّ السّنجاريّ [ت: 721هـ] ذَكَرَ فيه خلافَ العلماء، وخِلافَ أحمد وداود وأهلَ الشّيعة. قال في آخره:

فتَمَّ كتابٌ قد حَوى لمذاهبٍ ... وما حُوِيت من قَبلِه بكتاب
حَوَى فقهَ نُعمانٍ ويَعقوبَ بعدَه ... ومحمّد من أصحابِهم خيرِ أصحاب
كذا زُفَر والشّافعيّ ومالك ... وما اختَلَفُوا فيه بكلِّ جَواب
وأحمد مع داود مع أهل شيعة ... حَباهُم إلهُ النّاس كلَّ ثواب).

(فمنزلةُ أحمدَ عنده أقلُّ من منزلة الثّلاثة، ومَقامُه عنده كمقام داود الظّاهريّ وأهل الشّيعة. ومن غير أصحاب الاختلاف أَهملَه الغزاليُّ الشّافعيّ [ت: 505 هـ] في الوَجيز، وأبو البَركات النَّسَفيّ الحَنَفيّ [ت: 710هـ] في الوافي. وأمّا أصحابُ التّاريخ والجغرافية فإنّ ابنَ قُتيبة [ت: 276هـ] لم يَذكُره في كتاب المَعارف،

---

1 – قال د. فريدريك كيرن: (وأكثرما يُحكَى في ذلك من الحكايات أظنُّه ليس بشيءٍ لاختلاف الرّواة فيها، فمِن ذلك ما قرأته في بعض نسخ المكتبة الملكيّة في برلين وهو: ...) – اختلاف الفقهاء (ص10 – 15 المقدّمة) –.

2 – هديّة العارفين (2/429)، معجم المؤلّفين (12/ 225).

3 – مقدّمة اختلاف الفقهاء د. فريدريك كِيرن (ص15 ـــــــــــــ 16).

وذَكرَه [أبو عبد الله محمّد بن أحمد] المقدسيُّ [ت: 380هـ] في أحسن التَّقاسيم [في معرفة الأقاليم] في أصحاب الحديث فقط مع ذِكره داود الظّاهريّ في أصحاب الفقه، وقد كتبَ ابنُ عبد البَرّ المالكيّ [ت: 463هـ] كتابَ "الانتقاء في فَضائل الثّلاثة الفقهاء" أي أبي حنيفة ومالك والشّافعيّ. وفي "كتاب عمدة العارفين"[1] رابع الأئمّة سفيان الثّوريّ لا أحمد ابن حنبل، وفي سيرة سفيان [الثّوريّ]: وكان له مذهبٌ تَقَوَّلَ به رجالٌ من خِيار المسلمين منهم الجُنَيْد، ولذلكَ عُدَّ رابعَ الأئمّة أصحاب المذاهب. ولَمّا كان في رأسِ المائة الثّالثة انقطَعَ نحوُ خمسمائة مذهبٍ، ومذهبُه لم يَنقَطِع. وقال الشّيخ أبو حامد محمّد بن حمد بن محمّد الغزاليّ: كان سفيانُ وأحمدُ بنُ حنبل

---

1 – كتاب (عُمدة العارفين في قَصَص النَبيِّين والأُمَم السّالفين) نُسب إلى:

أ– ابن الحريريّ أحمد بن عليّ بن المغربيّ (ت: بعد 926هـ/القرن 10هـ) في:

✓ خزانة التّراث/فهرس المخطوطات (118/ 561 الرّقم 120475): (مكتبة برنستون بالولايات المتّحدة الأمريكيّة رقم الحفظ: 516).

✓ فهرس المخطوطات العربيّة في جامعة برنستون 1 – 12 (7/ 98 رقم 4401): (رمز الحفظ: 516 "كانَ حيًّا 923هـ"، البداية: ... الحمدُ لله الأوّل قبل كلِّ مخلوقات ... أمّا بعد: فإنّي لَمّا صنّفتُ كتابي ... منتخب الزّمان ... إلخ. عدد الأوراق: 109 ورقات. النّاسخ وتاريخ النّسخ: بخطِّ المؤلِّف، في صفر 923هـ).

✓ موقع الرّقّ المنشور: (التّصنيف: 956 تاريخ العرب).

✓ المخطوطات الإسلاميّة بمكتبة جامعة برنستون الأمريكيّة (1/ 3).

✓ فهرس مكتبة مركز الأبحاث الأدبيّة المغربيّة بمراكش (5/ 224).

ب– الشّيخ محمّد عبد المالك العسّ الفقيه الأَشْرَفاني (ت: بعد 1070هـ = بعد 1660م):

✓ المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة ([تحقيق: د.] فايز عزام [رسالة ماجيستر بإشراف: جورج قنازع 1941م – فرو قيس 2019م. جامعة حيفا، كليّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة وآدابها 2001م. للكتاب مُلَخَّصان بالعبريّة والإنكليزيّة. نشر: مكتبة كلّ شيء – حَيْفا 2011م. 523ص).

✓ الأعلام (7/ 17): (مؤرِّخ قَصَصي من علماء بني معروف "الدُّروز" نسبته إلى الأشرفيّة من قُرى الغُوطة بدمشق. كان معاصرًا للإمارة المعنية "في لبنان" بعد مقتل الأمير فخر الدّين المَعْني "1044" وقام برحلات كثيرة ... [الكتاب مخطوط في] ثلاثة أجزاء في ثلاثمئة ورقة. قال صاحب كتاب "التّنوخي": فرغ من تصنيفه سنة "1070هـ"، ولم يُعرَف تاريخُ وفاته ولا مولده. وقال: إنّ علماءَ بني معروف اليوم لا يبلغ أحدُهم رتبةَ العلم ما لم يكن مُتقِنًا الوقوف على "عمدة العارفين"). وأحال إلى: (التّنوخيّ 239 – 254 وفي هامشه على الصّفحة ج، أنّه لا يعلم بوجود نسخة من كتاب "عمدة العارفين" في المكتبات العامّة وإنّما هو موجودٌ في بعض البيوت. قلت: يظهر أنّه من كتبهم السِّرِّيّة؟).

✓ موقع الشّاهد https://ashahed.blogspot.com/2011/05/blog-post_51.html: (أمّهات الكتب الدُّرزيّة. مُكَوَّن من ثلاثة أجزاء، يحتوي على معلومات وافية عن عددٍ كبيرٍ من الأنبياء والشّخصيّات ذات الشّأن في تاريخ المُوحِّدين الدُّروز. الكتاب ما زال مخطوطًا يُنقَل بالنّسخ فقط، شأنُه شأن كافّة الكتب المذهبيّة التّوحيديّة. استعانَ مؤلِّفُه في إعداده بعَشرات المراجع والمؤلّفات، وقد أصبح مع الوقت مرجعًا تاريخيًّا هامًّا، يعتمدُ عليه رجالُ الدّين والباحثون والمؤرِّخون والمثقّفون. وقد جاء في كتاب المؤرِّخ عجّاج نويهض عن الأمير السيّد (ق) في حديثه عن كتاب "عمدة العارفين ما يلي: " كتاب عمدة العارفين جميع أجهزته متقنة: حسن التّبويب، ونسق مُطَّرِد، وفهرس لكلّ جزء، وله مقدّمة وختام، وفي مقدّمته تعداد للكتب والمصادر الّتي استمدّ منها المؤلّف لكتابه. وكان الأشرفاني معاصرا للإمارة المعنية، بعد مقتل الأمير فخر الدّين المعني وأولاده في الآستانة).

مِن أشهرِ الأئمّة بالوَرَع، وأَقلّهم أَتْباعًا، وأمّا الآنَ فمذهبُ سفيان مِن بعد الخمس مِائة متروكٌ، وقد أجمعَ المسلمون على الأربعة المعلومين)[1].

مِن نُسَخ الكتاب:

(و[توجد منه] نُسْخَةٌ من كتاب "اخْتِلاف عُلَمَاءِ الأَمْصَار" ... تَشْتَمِلُ على بَابِ النِّكاح، وهي نُسْخَةٌ عَتِيقَةٌ كُتِبَت في حَيَاةِ الطَّبَرِيّ وعليها قِرَاءَةٌ عليه [أي على المؤلِّف] مُؤَرَّخَةٌ سَنَة 294هـ/907م [في مكتبة المسجد الأحمديّ بطنطا برقم 490، محفوظة الآن في المكتبة المركزيّة للمخطوطات الإسلاميّة بجامع السَّيِّدة زينب بالقاهرة] ممَّا يعني أنَّها كُتِبَت قَبْلَ هذا التَّأريخ، فتكونُ بذلك من أقْدَمِ النُّسَخِ التي وَصَلَت إلينا. ويُمَثِّلُ خَطُّ النُّسْخَة مَرْحَلَةً مُهِمَّةً في تَطَوُّر الخَطِّ العَرَبي قَبْل حركة إصْلاح الكتابَة الّتي بَدَأها ابنُ مُقْلَة. والنُّسْخَةُ في جُزْءَيْن: الأوَّل والثَّالث، الأوَّل في 22 وَرَقَة والثَّالث في 49 وَرَقَة قياسها 17×27 سم، ومَسْطرتُها 21 سطرًا، وفُقِدَ جُزؤها الثَّاني. ولم يَطَّلِع على هذه النُّسْخَة. F KERN ولا J. SCHACHT اللَّذَيْن نَشَرَا أَقسامًا من الكتاب في القاهرة سَنَة 1320هـ وفي لِيدن سَنَة 1933م. [مكتبة الأوقاف المركزيّة للمخطوطات – القاهرة])[2].

نسخة المكتبة الخدّيويّة بالقاهرة لكتاب (اختلاف الفقهاء):

قال د. فردريك كِيرن: (فصلٌ في ذِكْر ما بقيَ مِن كتاب الاختلاف. نُقِلَتْ نسخةُ المكتبة الخدِّيويّة بالقاهرة من جامع محمّد أفندي الشّهير بالكرديّ، وقد كانت سابقًا من ضمن الكتب الّتي وَقَفَها الأستادار جمال الدّين محمود بن عليّ الظاهريّ في سنة 797هـ على مدرسته الّتي أنشأَها بالقاهرة في الشّارع المعروف الآن بقَصَبة رضوان. ليس لها تاريخٌ فلا يُعرَفُ وقتُ نَسخها إلاّ أنّ خطَّها يشبهُ خطوطَ المائة الخامسة، كتبَها محمّد بنُ أحمد ابن إبراهيم الإمام، وقد ذكرَ أصحابُ التّواريخ غيرَ واحدٍ من علماء المائة الخامسة ممّن اسمُه محمّد بنُ أحمد ابن إبراهيم والله أعلم بمَن هو. الموجود منها الآن 113 ورقة وهي تحتوي[3] على: " كتاب المدبّر " وهو كرّاسان إلّا أنّه بقيَ من الثّاني الورقة الأولى والأخيرة فقط. كرّاس من " كتاب البيوع " كرّاسان فيهما آخر " كتاب الصَّرْف " وجميع " كتاب السَّلَم "، الكرّاس الأوّل من " المزارعة والمساقاة "، " كتاب الغَصْب وهو كرّاسان إلّا أنّه بقيَ من الأوّل الورقة الأولى والأخيرة فقط، " كتاب الضّمان " إلّا أنّه فقد كراريس من أوّله. قال لي أحدُ العلماء إنّ جزءًا آخَر في إحدى مكاتب القسطنطينيّة، وقد نسيَ اسمَها، ويُؤيّدُ قولَه: أنّ الشيخَ مرتضى [الزّبيدي] أوردَ في

---

1 – إحياء علوم الدّين (1/ 28 كتاب العلم)، الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلامي (3/ 22 – 23)، مقدّمة اختلاف الفقهاء د. فريدريك كِيرن (ص15 ـــــ 16).

2 – الفهرست/ تح: أيمن فؤاد سَيِّد (ص172 المقدّمة) – (2/ 120 الهامش2).

3 – وأغرب في معجم المطبوعات (2/ 1230 دار صادر) في نقله حين وصفَ كتاب (اختلاف الفقهاء) بقوله: (أوّلُه كتابُ الدِّيَة، وينتهي إلى آخر كتاب الكَفالة "فقه حنفيّ" كتب عنوان هذا الكتاب: " هذا ما تحتوي عليه نسخةُ المكتبة الخدِّيويّة من كتاب اختلاف الفقهاء)!.

شرحه على الإحياء [إتحاف السّادة المتّقين] بابين من اختلاف الفقهاء للطّبريّ من كتاب النّكاح، ويجوزُ أنّه أخذَهما من ذلك الجزء، وأنا نَقلتُهما من كتابه وطَبعتُهما مُلحَقًا في آخر هذا الكتاب).

مخطوطات الكتاب[1]:

1- مكتبة برلين Berlin. رقم 4155. أربعة (4) أجزاء (أقسام).

2- دار الكتب المصريّة بالقاهرة. الفقه الحنفيّ 645. ضمن 113 ورقة. كُتِبَ في القرن الرّابع (4هـ).

3- مكتبة معهد المخطوطات العربيّة بالقاهرة – مصر. رقم الحفظ: عن دار الكتب المصريّة 647 فقه حنفي.

4- المكتبة الأزهريّة بالقاهرة – مصر، رقم الحفظ: [346] بخيت 44546.

5- تركيا - مكتبة رئيس الكتّاب رقم 382. قسمٌ من كتاب «اختلاف الفقهاء» بعنوان: «مختصر علماء الأمصار» في نحو 118 ورقة. من منسوخات القرن الخامس الهجريّ[2].

6- تركيا - مكتبة عاشر أفندي بإستانبول. رقم الحفظ: 1/ 382.

7- مكتبة الأسكوريال بالأندلس (أوّل الكتاب)[3].

---

1 - تاريخ التّراث العربي لسزكين (2/ 167)، إمام المفسّرين والمحدّثين والمؤرّخين للشّبْل (ص48 الهامش1)، خزانة التّراث (58/ 685 الرّقم التّسلسلي: 58805)، معجم التّاريخ «التّراث الإسلاميّ (4/ 2645 رقم 7133)، الطّبريّ: السِّيرة والتّاريخ للعَزّاويّ (ص127)، مقدّمة المستشرق الألماني فريديريك كيرن Friedrich Kern لكتاب اختلاف الفقهاء للطبريّ (ص6 الهامش4).

2 - قال عنها عليّ بن عبد العزيز الشّبْل: (وهذا على كلّ حالٍ أكبرُ من القِطَع الّتي أخرجَها هذان المستشرقان: كيرنF. Kern بالقاهرة 1320هـ، وحقّقَه اعتمادًا على هذه المخطوطة وحدَها يوسف شاخت J.Schacht في ليدن 1933م).

3 - قام بتَوصيف المخطوطة المستشرق الألماني د. فريديريك كيرن Friedrich Kern في مقدّمة تحقيقه لكتاب اختلاف الفقهاء للطّبريّ (ص6 الهامش4) – (ص8 – 9)، معنونًا ذلك بقوله: فصلٌ في ذِكر ما بقيَ من كتاب الاختلاف.

طبعات الكتاب[1]:

1- ط/مطبعتَيْ الموسوعات والتَّرقِّي بالقاهرة – مصر، ط/الأولى 1320هـ - 1902م باسم (اختلاف الفقهاء)[2] نُشِر اعتمادًا على نسخة خَطِّيَّة بدار الكتب المصريّة برقم 645 فقه، تُمثِّل القِطَعَ المُتَبَقِّيَةَ منه، على نَفَقة مُصَحِّحِه ومُحَقِّقِه المستشرق الألمانيِّ البرلينيّ د. فريدريك كِيرْن Fr .Kern (1874 – 1921).

2- مطبعة بريل - لِيدن Leiden بهولندا 1352هـ - 1933م. نشر وتحقيق (قطعة منه) المستشرق الألماني د. يوسف شاخت J. Schacht. 333ص. له من الطّبريّ " ترجمة مقتطفات لِيدن 1930م. وقِطَعٌ مِن كتاب اختلاف الفقهاء تَتضمَّن كتابَ الجهاد، وكتابَ الجِزيَة، وأحكامَ المُحاربين بمقدّمة وحواشٍ. أخذه من مخطوطة الأستانة، عن نسخة في مكتبة الدّولة ببرلين برقم (4155)، وهذه النُّسخَة في أربعة أقسام.

3- دار الكتب العلميّة – بيروت (تحقيق وتصحيح: المستشرق الألماني البَرْلِينيّ د. فريدريك كِيرْنْ F. Kern):

أ- ط/الثّانية. 2مج في مجلّد واحد (ج1: 185ص) - (ج2: 134ص) = عدد الصّفحات 319 (دون تاريخ).

ب- نسختي: (دون تاريخ): تمّ شراؤها في: ذو القعدة 1409هـ = جوان 1989. عدد الصّفحات 319.

ت- ط/1420هـ - 1999م. عدد الصّفحات 319.

ث- ط/2019م. عدد الصّفحات 320 (مُصَوَّرة عن طبعة مصر 1320هـ - 1902م).

4- نشر/محمّد أمين دَمج، بيروت - لبنان، ط/الثّانية [1902!]، طُبع على نفقة مُصحِّحِه: د. فريدريك كِيرن الألماني. 319 ص.

5- المكتبة التّوفيقيّة بالقاهرة، تحقيق: مجدي فتحي السَّيِّد، ط/الأولى. عدد المجلّدات (01). عدد الصّفحات 280.

---

1 - تاريخ آداب اللّغة العربيّة (2/ 204)، الطّبريّ: السّيرة والتّاريخ للعزّاويّ (ص127).
وهذه طبعاتٌ للكتاب لم أَتَــبيَّنْها، فَلْتُحَرَّر.

أ- دار الأمل 03 ماي 2018م. 312ص.

ب- 26 ديسمبر 2017م. 307ص.

ت- رفوف. 5 نوفمبر 1900!. 334ص.

2 - يتضمّن كتابَ المُدبَّر من أبواب العِتق، وجزءًا مِن العقود من كتاب البيع كالخِيار، وجزءًا مِن كتاب الصَّرْف، وكتابَ السَّلَم والرَّهن، وجزءًا مِن كتاب المزارعة والمساقاة والغَصْب والكفالَة والضَّمان، ومُلحَقًا مِن ثلاثِ صفحاتٍ عن بعضِ قضايا النِّكاح (الاستمناء وإتيان النّساء في أدبارهنّ).

6- دار اللُّؤلُؤة للنّشر والتّوزيع بالقاهرة – مصر 1442هـ - 2021م، تقديم: أ. د. أحمد عيسى المعصراوي، تحقيق وتعليق: د. أويس بن منصور، ط/الأولى. عدد المجلّدات: 02. عدد الصّفحات: 1470.

7- دار عطاءات العلم بالرّياض، تحقيق: محمود بن عبدالفتّاح النّحّال، ط/الأولى 1445هـ - 2023م باسم (اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام) ضمن ثلاث (3) مجلّدات. عدد الصّفحات 1421.

وممّا عَلِقَ بهذا المبحث:

1- ما رواه ياقوت الحَمَويّ: (قال عبد العزيز بنُ هارون: لَمّا دخلَ أبو جعفر إلى الدِّينَوَر ماضيًا إلى طَبَرِسْتان دَعاه بعضُ أهل العلم بها، فلَمّا اجتمعا قلتُ: يا أبا جعفر ما يَحسُنُ بنا أن نجتمعَ ولا نَتَذاكرَ، فقال عبدُ الله بن حَمْدان: قد ذاكرتُه فأَغرَبتُ عليه خمسةً وثمانين حديثًا، وأغربَ عليَّ ثمانيةَ عشرَ حديثًا. قال عبد العزيز: ثمّ لَقيتُ بعدَ ذلكَ أبا بكر ابنَ سهل الدِّينَوَريّ، وكان من العلماء والحفّاظ للحديث، فحَدَّثْتُه بذلك فقال: كذبَ، واللهِ الّذي لا إله إلّا هو، لقد قدمَ إلينا أبو جعفرٍ فدَعاه المعروف بالكِسائيّ، ودَعا معه أهلَ العلم، وكنتُ حاضرًا ومعنا ابنُ حَمدان، فقرأَ على أبي جعفرٍ كتابَ الجنائز من «الاختلاف»، فقال له أبو جعفر: ليس يَصلحُ لنا أنْ نَفترقَ من غير مُذاكَرة، وهذا كتابُ الجنائز فنَتذاكَرُ بمُسنَده ومَقطُوعه وما اختلفَ فيه الصّحابةُ والتّابعون والعلماءُ، فقال ابنُ حَمدان: أمّا المسنَدُ فأُذاكِر به، وأمّا سواه فلا أُذاكِرُ به، فأغربَ عليه ثلاثةً وثمانين حديثًا، وأغربَ عليه ابنُ حمدان ثمانيةَ عشرَ حديثًا. قال: وكانَ ابنُ حَمدان فيما أغربَ به على أبي جعفر أقبحَ ممّا أغربَ به أبو جعفر؛ لأنّه كانَ إذا أغربَ ابنُ حَمدان بحديث قال له أبو جعفر: هذا خطأٌ من جهة كذا، ومثلي لا يُذاكِر به، فيَخجَلُ ويَنقطعُ. فلَمّا قدمَ إلى بغداد من طَبَرِسْتان بعد رجوعه إليها تَعَصَّبَ عليه أبو عبد الله الجَصّاص وجعفر بنُ عرفة والبياضيّ، وقصدَه الحنابلةُ فسأَلُوه عن أحمد بن حنبل في الجامع يوم الجمعة، وعن حديث الجُلوس على العَرش، فقال أبو جعفر: أمّا أحمد بنُ حنبل فلا يُعَدُّ خلافُه، فقالوا له: فقد ذكَرَه العلماءُ في الاختلاف، فقال: ما رأيتُه رُوِيَ عنه، ولا رأيتُ له أصحابًا يُعَوَّلُ عليهم، وأمّا حديثُ الجُلوس على العَرش فمُحالٌ، ثمّ أنشد:

سُبْحانَ مَن ليس له أَنيسُ ... ولا له في عَرشه جَليسُ

فلَمّا سمعَ ذلك الحَنابلةُ منه وأصحابُ الحديث وَثَبُوا ورَمَوْهُ بمَحابرِهم، وقيل: كانت أُلُوفًا، فقامَ أبو جعفر بنفسه ودخلَ دارَه، فرَمَوْا دارَه بالحجارة حتّى صارَ على بابه كالتَّلِّ العَظيم، وركبَ نازوك صاحبُ الشُّرطة في عَشَرات أُلوفٍ من الجُند يَمنَعُ عنه العامّةَ، ووقَفَ على بابه يومًا إلى اللّيل وأمرَ برفعِ الحجارة عنه، وكان قد كتبَ على بابه:

سُبْحانَ مَن ليس له أَنيسُ ... ولا له في عَرشه جَليسُ

فأمرَ نازوك بمَحْوِ ذلكَ، وكتبَ مَكانَه بعضُ أصحاب الحديث:

لأحمدَ مترِلٌ لا شَكَّ عالٍ ... إذا وافَى إلى الرّحمن وافدْ

فَيُدْنيه ويُقْعِدُه كَريمًا ... على رُغمٍ لهم في أَنفِ حاسِدْ

على عَرشٍ يُغلِّفُه بطيب ... على الأَكْيادِ من باغٍ وعاندْ
[له] هذا المقامُ [لديه] حَقًّا ... كذاكَ رواه لَيْثٌ عن مجاهدْ

فخَلا في داره وعملَ كتابَه المشهور في الاعتذار إليهم، وذكرَ مذهبَه واعتقادَه، وجَرَّحَ مَن ظنَّ فيه غيرَ ذلك، وقرأَ الكتابَ عليهم، وفضَّلَ أحمدَ بنَ حنبل، وذكرَ مذهبَه وتَصويبَ اعتقاده، ولم يَزلْ في ذكره إلى أنْ ماتَ، ولم يَخرُجْ كتابُه في الاختلاف حتّى ماتَ، فوَجدُوه مدفونًا في التّراب، فأَخرجُوه ونَسخُوه، أَعني «اختلاف الفقهاء» هكذا سمعتُ من جماعةٍ منهم أَبي رحمه الله).

كذا في معجم الأدباء (6/ 2450 – 2451)، وفي الوافي بالوفيات (2/ 213 – 214). ويُنظَر في تَفنيد هذه الرّواية ما كتبَه طه محمّد نجّار رمضان في: أصول الدّين عند الإمام الطّبريّ (ص28 – 33)، ومشهور حسن سلمان في قَصَص لا تثبت (2/ 100 – 114).

2- قال ياقوت في معرض ردِّه على مَن غَلط على ابن جرير في باب الإجماع: (وقد كان محمّد بنُ داودَ الأصبهانيّ لَمّا صنّفَ كتابَه المعروف بـــ«كتاب الوُصول إلى معرفة الأُصول» ذكرَ في باب الإجماع عن أبي جعفر الطّبريّ أنّ الاجماعَ عنده إجماعُ هؤلاء المُقَدَّم ذِكرُهم الثّمانية نَفَرٍ دون غيرِهم، تَقليدًا منه لَمّا قال أبو جعفر: «أجمعوا وأجمعت الحُجَّةُ على كذا»، ثمّ قال في تَصدير باب الخِلاف: «ثمّ اختلفوا فقال مالك وقال الأوزاعيّ كذا وقال فلان كذا»: إنّ الّذين حَكَى عنهم الإجماعَ هم الّذين حَكَى عنهم الاختلافَ.

وهذا غَلَطٌ من ابنِ داود، ولو رجعَ إلى كتابه في «رسالة اللّطيف» وفي «رسالة الاختلاف» وما أَوْدَعَه كثيرًا من كتبه من أنّ الإجماعَ هو نقلُ المُتواترين لِما أجمعَ عليه أصحابُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من الآثار دون أن يكونَ ذلك رأيًا ومأخوذًا [من] جهة القياس لَعلِمَ أنّ ما ذهبَ إليه من ذلكَ غَلَطٌ فاحشٌ وخَطَأٌ بيّنٌ)[1].

3- بين كتاب (الوَقْف) وكتاب (اختلاف الفقهاء): قال عليّ بنُ عبد العزيز الشِّبْل: (كتاب «الوَقْف»: ذكرَه محمّد أبو الفضل إبراهيم، [على أنَّ الطّبريَّ] ألَّفَه للخليفة العباسيّ المُكْتَفي، أوردَ فيه ما اجتمعتْ عليه أقوالُ أهل العلم وسَلِم فيه من الخِلاف. وأظنُّ أنّ المرادَ به كتابُ «اختلاف الفقهاء» أو «اختلاف علماء الأمصار» السّالف الذِّكْر، فقد كتبَه بهذه الصِّفة المطلوبة مختصَرًا بأمر وزير المكتفي، وسببُ تَسميته «الوَقْف» قولُ الخليفة المُكْتَفي: «أريدُ أنْ أُوقِفَ وَقْفًا تجتمعُ أقاويلُ العلماء على صِحّته ويَسلَمُ من الخِلاف .. فأُشيرَ عليه بابن جرير؛ ولِذا سَمَّاه المُحَقِّق هُنا بكتاب «الوَقْف»)[2].

---

1 – معجم الأدباء (6/ 2457 – 2458).

2 – إمام المفسّرين والمحدّثين والمؤرّخين (ص116 – 117 مكتبة الرّشد).

4- دَعْوى أنّ كتاب (اختلاف الفقهاء)، ليس هو كتاب (اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام): قال د. عبد الرّحمن العزّاوي: (وكتابُ اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام .. معروفٌ للنّاس، والطّبريُّ على قَيْد الحياة .. كما قال ياقوت [نقلًا عن الفرغانيّ في إجازته لعليّ بنِ عمران وإبراهيم ابن محمّد][1]: " وكتابُ اختلاف علماء الأمصار فَلْيَرْوِيا ذلكَ عَنّي ..". على خلاف كتاب "اختلاف الفقهاء" الّذي لم يُعرَف إلاّ بعد وفاةِ الطّبريِّ كما أَسلَفْنا القولَ في ذلك)[2]. قلت: فَلْيُحَرَّرْ!.

5- وعن (اختيار من أقاويل الفقهاء)[3]: ذكرَه الخطيبُ البغداديُّ في تاريخ بغداد، ونقلَه عنه كلُّ مَن جاء بعدَه. وقيل: ربّما هو جزءٌ من سابقه (اختلاف الفقهاء). بينما عَدَّه بعضُ المترجمين كتابًا مُستَقلًّا.

وأحسَب - واللّه أعلم - أنّه ليس بكتابٍ مُستَقِلٍّ، ولا جُزءٍ من (اختلاف الفقهاء)، لأنّ السِّياق لا يدلُّ عليه. وهذا نصُّ كلام الخَطيب: (وله في أُصُولِ الفِقْهِ وفُرُوعِه كُتُبٌ كثيرةٌ، واختيارٌ من أقاويل الفقهاء، وتَفرَّدَ بمسائلَ حُفِظَتْ عنه)[4]. فقولُه: (واختيارٌ من أقاويل الفقهاء)، عَطفٌ على قوله: (وله في أُصُولِ الفِقْهِ وفُرُوعِه كُتُبٌ كثيرةٌ)، والمعنى: فكَما للطّبريِّ في أُصُولِ الفِقْهِ وفُرُوعِه كُتُبٌ كثيرةٌ، له كذلكَ في الفقه مذهبٌ واختيارٌ من أقاويلِ الفقهاء، وقد وَصَلَ به الأمرُ بعدَما بَلَغَ مرتبةَ الاجتهادِ إلى أنْ يَتفرَّدَ بمسائلَ حُفِظَتْ عنه خالَفَ فيها جميعَ الفقهاء؛ وبذا ظهرَ مذهبُه الجديدُ الّذي عُرِفَ بعدُ بالمذهب الجَريريّ.

6- الاعتدادُ بالإمام أحمد في اختلاف الفقهاء: قال الشّيخ محمّد بن حمّود الوايليّ: (ويُعلَمُ من استثنائه الإمامَ أحمد من جملة جمهور الفقهاء أنّ ابنَ رشد كان يَعُدُّ الإمامَ أحمد من الفقهاء، وبهذا يُرَدُّ على مَن يقولون: إنّ ابنَ رشد عندما يتركُ ذكرَ الإمام أحمد لا يَعُدُّه من الفقهاء. هذا وقد نَبَّهْنا على هذه المسألة كثيرًا في أوائل الكتاب، وبَيَّنّا أنّ ابنَ رشد إنّما يُعوِّلُ في نقل المذاهب على كتاب الاستذكار لابن عبد البَرّ، فإن ذُكِر أحمد ذكرَه، وإلّا فلا. ومذهبُ الإمام أحمد لم يكن مُشتَهرًا في بلاد الأندلس، والمؤلّفُ من تلك البلاد، فهو غيرُ مُلِمٍّ بمذهب الإمام كثيرًا، ولذلكَ قال:"فقهاء الأمصار"، فذكرَ من بينهم الإمام أحمد. ومَنْ يَدَّعي أنّ الإمامَ أحمد لم يَذكره الإمامُ الطّبريُّ في كتابه: "اختلاف الفقهاء"، أو الإمامُ ابنُ عبد البَرّ، فهو كلامٌ مردودٌ، لأنّ عدمَ ذِكْرِه ليس دليلًا على أنّهم لا يَعُدُّونَه فَقيهًا، وإنّما الصّحيحُ أنّ مَنْ لم يَذكُره في كتابه في جملة الفقهاء: إمّا لأنّ مسائلَه لم تشتَهِرْ عندهم، أو لأنّ الإمامَ أحمد عُرِفَ أكثرَ من غيرِه من الأئمّة بالأحاديث، فغالبًا تَأتي آراؤه مقترنةً

---

1 - معجم الأدباء (6/ 2444).

2 - الطّبريّ السّيرة والتّاريخ (ص127).

3 - تاريخ بغداد (2/ 550 بشّار)، تذكرة الحفّاظ (2/ 711)، معجم الأدباء (6/ 2441)، الطّبريّ للحُوفيّ (ص98)، الإمام الطّبريّ للزّحيليّ (ص53)، مقدّمة "التّبصير في معالِم الدّين"(ص59)، إمام المفسّرين والمحدّثين والمؤرّخين (ص48)، الطّبريّ السّيرة والتّاريخ (ص152).

4 - تاريخ بغداد (2/ 550 بشّار).

بالأحاديث. وَمَسائلُ الإمام أحمد مسائلُ كثيرةٌ دُوِّنتْ في كتبٍ عديدةٍ، وظهرَ منها جملةٌ، ومَنْ يريد أن يتعمّقَ في مذهب الإمام أحمد، فليرجعْ إلى أجلِّ وأنفعِ كتابٍ للفقهاء في هذا المذهب، ألا وهو كتابُ "المغني" لابن قُدامة [المقدسيّ] الحَنبليّ رحمه الله تعالى)[1].

يتبع/ ...

وكتب محمّد تبركان أبو عبد اللّه الجزائريّ

والحمد لله ربّ العالمين

1 - بغية المقتصد شرح «بداية المجتهد» (12/ 6925 – 6926 دار ابن حزم).

من مظانّ البحث:

1- إحياء علوم الدّين (1/ 28 كتاب العلم)[1].

2- أصول الدّين عند الإمام الطّبريّ (ص28 الهامش1).

3- الإمام الطّبريّ للزّحيليّ (ص51، 55، 183 – 196 المبحث الرّابع/كتب الطّبريّ الفقهيّة).

4- إمام المفسِّرين والمحدِّثين والمُؤرِّخين للشِّبْل (ص48).

5- الإمام محمّد بن جرير الطّبريّ شيخ المفسِّرين (ص22).

6- آيات الصّفات ومنهج الطّبريّ في تفسير معانيها (ص32).

7- تاريخ ابن الورديّ (1/ 249).

8- تاريخ آداب اللّغة العربيّة (2/ 204).

9- تاريخ التّراث العربي (1/ 2/ 167) – (3/ 134، 316).

10- تاريخ دمشق (52/ 196).

11- خزانة التّراث/فهرس المخطوطات[2].

12- الدُّرّ الثّمين في أسماء المُصَنِّفين (ص93 الهامش4).

13- سير أعلام النّبلاء (14/ 273).

14- الطّبريّ للحُوفيّ (ص90، 234 - 235).

15- الطّبريّ: السّيرة والتّاريخ للعزّاويّ (ص127).

16- طبقات المفسِّرين للدّاوديّ (2/ 115).

17- الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلامي (2/ 40 مطبعة النّهضة).

18- فهرس المخطوطات العربيّة في جامعة برنستون (نشر: الشّاملة الذّهبيّة).

19- فهرس مكتبة مركز الأبحاث الأدبيّة المغربيّة بمراكش (نشر: الشّاملة الذّهبيّة).

20- الفِهرست (ص327).

21- كتب الإمام الطّبريّ وآثاره د. عليّ بن عبد العزيز الشِّبْل (موقع الألوكة).

22- كشف الظّنون (1/ 514) - (5/ 28 - 29)[3].

23- المخطوطات الإسلاميّة بمكتبة جامعة برنستون الأمريكيّة لعبد الرّحمن كيلاني (نشر: الشّاملة الذّهبيّة).

---

1 – دار المعرفة – بيروت.

2 – قام بإصداره مركز الملك فيصل/نشر: المكتبة الشّاملة في ذي الحِجّة 1431هـ.

3 – مؤسّسة الفرقان بلندن – إنجلترا.

24- المستشرقون لنجيب العقيقي (2/ 432 فردريخ كيرن) – (2/ 469 - 470 شاخت جوزيف/ آثاره).

25- معجم الأدباء (6/ 2441 – 2469 رقم 1010).

26- معجم التّاريخ «التّراث الإسلاميّ (4/ 2645 رقم 7133).

27- المعجم الشّامل للتّراث العربي المطبوع (3/ 493 - 494)[1].

28- مقالات أ. د. محمّد السّيِّد الدّسوقي في مجلّة الوعي الإسلامي ما بين عامَيْ 1385 – 1426هـ =

1965 – 2005م[2].

29- مقدّمة "التّبصير في معالم الدّين" (ص59).

30- مقدّمة اختلاف الفقهاء د. فريدريك كيرن (ص15 ـــــ 16 دار الكتب العلميّة).

31- مقدّمة تاريخ الطّبريّ/أبو الفضل إبراهيم (ص15).

32- مقدّمة تفسير الطّبريّ للتّركيّ (ص41).

33- مقدّمة عليّ محمَّد إبراهيم بورويبة لكتاب عُيُونُ المَسَائِل للقاضي عبد الوهّاب المالكيّ (ص9).

34- المقفّى الكبير (5/ 484).

35- موارد تاريخ الطّبريّ (ص161).

36- الموسوعة الميسَّرَة في تراجم أئمّة التّفسير والإقراء والنّحو واللّغة «من القرن الأوّل إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم» (2/ 1180 رقم 1652).

37- هديّة العارفين (2/ 26 – 27).

38- الوافي بالوَفَيات (2/ 213).

---

1 – جمع وإعداد وتحرير: محمّد عيسى صالحية، معهد المخطوطات العربيّة – المنظّمة العربيّة للتّربية الثّقافة والعلوم بالقاهرة 1993م.

2 – الإصدار 133، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بالكويت 1438هـ – 2017م.